

سلسلة
الدراسات
الحديثية
(٤)



دولة الإمارات العربية المتحدة
حكومة دبي

منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسايف في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال

تأليف
الدكتور قاسم حايي محمد
أستاذ الحديث وعلمه المساعد بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

المجموعة الأولى

دار البحوث للدراسات الإسلامية والحياة التراثية

هذا الكتاب

نال به مؤلفه درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من
قسم السنة وعلمها بكلية أصول الدين في جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بإشراف فضيلة الشيخ
الجليل الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف حفظه الله تعالى
وأدام عليه توفيقه.

وذلك بتاريخ ٢٦/١٠/١٤١٢هـ، الموافق ٢٩/٤/١٩٩٢م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* الافتتاحية *

نستفتح بالذي هو خير، حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عباده الذين اصطفى.

وبعد:

فتقدم إلى القراء الكرام في سلسلة «الدراسات الحديثة» هذا البحث، الذي تناول فيه مؤلفه دراسة لمنهج علم من أعلام الحديث ونقد الرجال هو الإمام النسائي صاحب السنن، وتبرز أهمية هذا العمل العلمي في تقصي الإمام الميثوثة في كتب الرجال واستخلاص دراسة للمنهج الذي سار عليه في نقده، والمصطلحات التي استعملها ومدلولاتها في تعديل الرواة أو جرحهم وما تميز به هذا المنهج عن غيره من النقاد، والذي يعد إضافة علمية مهمة تخدم المهتمين بالعناية بالسنة النبوية ونقلتها.

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة «آل مكتوم» حفظها الله، التي ترعى العلم، وتشيد نهضته، وتحيي تراثه، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الذي أنشأ هذه الدار لتكون منار خير، ومنبر حق على درب العلم والمعرفة، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة، وتبرز محاسن الإسلام، فيما سطره الأوائل، وفيما يمتد من ثماره، مما تجود به القرائح، في شتى مجالات البحوث الإسلامية، والدراسات الجادة، التي تعالج قضايا العصر، وتؤصل أسس المعرفة، على مفاهيم الإسلام السمحة عقيدة وشريعة،

وآداباً وأخلاقاً، ومناهج حياة، مستلهمة الأدب القرآني، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

وكذلك مؤازرة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع.

سائلين الله العون والسداد، والهداية والتوفيق.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب، وأن يتواصل هذا العطاء من حسن إلى أحسن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دار البحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المدخل

الحمد لله الذي أقام للدين شعائر تستوجب لها الانقياد، ورفع له منائر تهوي إليها أفئدة العباد، ووضع فيه بواعث تحت الناس على الطاعة بازدياد، وأشهد أن لا إله إلا الله من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل الله فما له من هاد، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الرحمة المهتدة، والنعمة المسداة، والمؤهبة المصطفاة، أكرم البرية خلقاً، وأطيبهم عنصراً، وأعد لهم طريقاً، وأصدقهم حديثاً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه منابت الأمانة، ومعادن الصدق، ومن احتذى مثاهم ووثق بهديهم إلى يوم الدين.

سبحانك ربنا، لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت إن شئت تجعل الحزن سهلاً.

وبعد: فإن من أسبغ نعم الله تعالى على هذه الأمة حفظ دينها: بحفظ الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وصون السنّة المطهّرة عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وكان الإسناد من أهم الأسباب التي صان الله بها سنّة نبيه ﷺ، والله دَرُّ الإمام عبد الله بن المبارك إذ يقول: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(١).

(١) مقدمة صحيح مسلم ١٥/١.

وقد صرف الكثير من أئمة الأثر كامل عنايتهم بتلك الأسانيد، فتعرفوا على أصحابها من خلال أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم إلى القبائل والبطون والعشائر، وإلى البلاد والصنائع والوظائف وغيرها، وتاريخ مولدهم ووفاتهم، وميزوا المتشابه من ذلك أدق تمييز، ثم تتبعوا أخبارهم في الخلوات والمحافل، واطلعوا على أخلاقهم في البيوت والمساجد والمتاجر، أزمان الإقامة وزمن السفر، فصار من لم يروه من هؤلاء الرواة كأنه واقف أمامهم يستنطقونه عن كل صغير وكبير، وعندهم من حاله ما يعرفون صدقه من كذبه حين الاستنطاق، ولم يصدروا حكمهم عليه بجرح أو تعديل إلا بعد المقارنة بين كلامه وكلام غيره فيه، واعتبار حديثه بحديث الثقات.

فهذا يكشف عن صعوبة التعرض لجرح الرواة وتعديلهم، وخطورة التصدر لقدحهم ومدحهم، وأنه لا يطيقه إلا الجهابذة الأفذاذ، الذين أبلوا شبابهم، وأفنوا أعمارهم في طلب العلم، لا يريدون من الدنيا مغنماً، وإنما قُصاراهم إرضاء الله تعالى بالذب عن سنة سيّد المرسلين محمد ﷺ، وهم الذين عناهم ابن المبارك - لما قيل له: هذه الأحاديث المصنوعة؟! - بقوله: «تعيش لها الجهابذة»^(١).

ومن هؤلاء الجهابذة الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن النسائي الذي يقول فيه الدارقطني - وناهيك به -: «أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»^(٢). فهذا الإمام الهمام جمع إلى جانب علمه بالرجال، ومعرفته بأحوالهم، وخبرته برواياتهم، ورعاً كاملاً، أشار

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١١٤/١.

(٢) معرفة علوم الحديث ٨٣.

هو نفسه إليه بقوله: «كان يحيى بن معين يضعف المغيرة بن عبد الرحمن - (يعني الحزامي) -، وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئاً يدل على ضعفه، ويحيى كان أعلم منا. والله أعلم»^(١). ومما يشهد أيضاً بورعه جودة شيوخه في الجملة، إذ لم يكن يحدث عن كل أحد، قال الذهبي: «النسائي نظيف الشيوخ»^(٢).

والنسائي رحمه الله تعالى كان من أعلم أصحاب الكتب الستة بنقد الرواة وجرحهم وتعديلهم، قال الذهبي: «هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري. وأبي زرعة»^(٣). كما كان من أكثر أصحاب تلك الكتب تصدداً لهذا الشأن، إذ بلغ عدد التراجم التي حكم على أصحابها بقدرح وتزكية - مما وقفت عليه - ثلاثاً وثمانين وست مئة وألفي ترجمة. وهذان الأمران كانا السبب الرئيس في اختيار موضوع هذه الرسالة، لا سيما أن أقوال هذا الإمام متشعبة في بطون الأسفار لفقدان بعض كتبه، وفي مقدمتها كتاب أسماء الرواة والتمييز بينهم^(٤). ومن أسباب اختيار هذا الموضوع أيضاً عدم تعرض أحد من العلماء إلى دراسة ألفاظ النسائي في الجرح والتعديل، وبيان منهجه فيها، رغم وجود الاختلاف في ذلك بينه وبين ما استقر عليه رأي المتأخرين من الأئمة.

(١) السنن الكبرى ٢٢٩.

(٢) المغني في الضعفاء ٦١/١. وينظر النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٨٢/١ -

٤٨٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٤.

(٤) ولعل هذا الكتاب هو كتاب الجرح والتعديل الذي ينقل عنه ابن حجر

كثيراً.

وقد قمت في بادئ الأمر بتتبع أقوال أبي عبد الرحمن من مظانها، وتقييدها في بطاقات، ودونك أسماء الكتب المتبعة^(١) مرتبة حسب وقيّات أصحابها: كتاب الضعفاء والمتروكين^(٢)، وأسماء الشيوخ، والسنن الكبرى^(٣)، والمجتبي، ومجموعة الرسائل^(٤): خمستها للنسائي، والكامل لابن عدي^(٥)، ومسند الموطأ لأبي القاسم الجوهري، وسؤالات السلمي للدارقطني، وسؤالات الحاكم له، وسؤالات البرقاني له أيضاً، وتاريخ بغداد لأبي بكر الخطيب، والتعديل والتجريح للباقي، والمعجم المشتمل لابن عساكر، والضعفاء لابن الجوزي^(٦)، وميزان الاعتدال للذهبي، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي^(٧)، والإكمال بمن في مسند

(١) أعني التي وقفت على أقوال للنسائي فيها، لأنه لا جدوى من ذكر الكتب الأخرى.

(٢) اعتمدت في هذا الكتاب على طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ونسخة مكتبة أحمد الثالث التركية.

(٣) كتابا: عمل اليوم والليلة، وخصائص علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من جملة كتب السنن الكبرى كما في بعض النسخ، وقد تبعت فيهما المطبوع إلى جانب المخطوط.

(٤) اعتمدت فيها على طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، ونسخة مكتبة أحمد الثالث الملحقة بكتاب الضعفاء. هذا، وينظر عن مصنفات النسائي المذكورة هنا كتابي موارد الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال - ترجمة النسائي -.

(٥) أتقن نسخ هذا الكتاب المفيدة هي نسخة المكتبة الظاهرية، وكانت عمدتي في تثبيت أقوال النسائي التي أوردها ابن عدي، وقد استعنت بغيرها من النسخ في القسم المفقود منها.

(٦) اعتمدت فيه على نسخة مكتبة أحمد الثالث، مع الاستعانة بنسخة المكتبة السعيدية الهندية عند الضرورة.

(٧) اعتمدت على نسختين ناقصتين من هذا الكتاب، لأنني لم أقف على غيرهما حال جمعي لهذا البحث، وهما نسخة المكتبة الأزهرية (في سبغرين)، ونسخة مكتبة قليج علي بتركيا، وقد وقفت من الأخيرة على جزئها الثاني فقط، لكنني عند العزو إليها لا أذكر رقم الجزء للتفريق بينها وبين النسخة الأولى.

الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للحسيني، وذيل ميزان الاعتدال لزين الدين العراقي، وتهذيب التهذيب^(١)، ولسان الميزان^(٢)، وتعجيل المنفعة، وهدي الساري^(٣): أربعتها لابن حجر، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوبُغا^(٤). فالمطبوعات التي اعتمدها من هذه الكتب في تتبع أقوال النسائي تجاوزت الخمسين مجلداً، والمخطوطات لو طبعت كما هي لبلغت خمسة وعشرين مجلداً كبيراً على أقل تقدير، دع ما في النسخ الخطية من صعوبة حين التتبع الدقيق^(٥).

كما اعتمدت كتباً أخرى في إثبات بعض أقوال النسائي من غير

(١) ضَمَّنَ ابن حجر في هذا الكتاب أقوال النقاد التي أوردها الجزى في تهذيب الكمال، ومنها أقوال النسائي، فاستغنيت بتتبعه عن تتبع كتاب الجزى لكون الأخير لم يكتمل طبعه - وقت جمعي لهذا البحث -، مع عدم جودة نسخته الخطية التي نشرتها دار المأمون، حيث سقط منها جملة من أقوال النسائي في الرجال. لكنني تتبعت من هذا الكتاب (المطبوع، والمصور) جميع التراجم التي نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عن النسائي جرحاً وتعديلاً في أصحابها. ولم أعتمد على المصورة إلا في القسم الذي لم يطبع حينذاك.

(٢) لقد تتبعت هذا الكتاب كله، لكنني لم أقيّد أقوال النسائي التي أثبتتها ابن حجر عن الميزان اكتفاء بالأصل.

(٣) وذلك في الفصل التاسع (٣٨٥ - ٤٥٩).

(٤) لم أقف إلا على الجزء الأول منه.

(٥) وكان أشق تلك النسخ عليّ النسخة المعتمدة من السنن الكبرى للنسائي، والتي تحتوي الصفحة الواحدة منها على أكثر من ستين سطراً، ويشتمل السطر الواحد على أزيد من خمس وثلاثين كلمة، وهي في تسع وثمانين ومئتي ورقة، أضف إلى ذلك رداءة التصوير.

نتيه: لقد تتبعت مؤخراً ترتيب المدارك للقاضي عياض، واستخرجت منه الزيادات من أقوال النسائي التي لم ترد في الكتب المذكورة أعلاه ودونها في مواضعها.

تتبع لها، منها: تاريخ مدينة دمشق لابن عساکر، والموضح لأوهام الجمع والتفريق لأبي بكر الخطيب، ونصب الراية لجمال الدين الزيلعي، والتقييد والإيضاح لزين الدين العراقي.

وشرعت بعد جمع أقوال النسائي وتبعتها وترتيبها بالدراسة المفصلة لنحو الثلث منها^(١)، والثلث كثير.

وقد جعلت نظام هذا البحث على النحو التالي:

المقدمة: وتتألف من مبحثين، أولهما في دراسة بعض المسائل في الجرح والتعديل، واقتصر الآخر على ترجمة موجزة للإمام النسائي.

القسم الأول: الدراسة. وهو في أربعة أبواب:

الباب الأول: الثقات والعدول عند النسائي، ومنهجه في توثيقهم وتعديلهم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ذكر الثقات والعدول عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في التوثيق والتعديل.

الباب الثاني: المجروحون والمليئون عند النسائي، ومنهجه في جرحهم وتليينهم. ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ذكر المجروحين والمليئين عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في الجرح والتليين.

(١) بلغ عدد التراجم المدروسة خمساً وأربعين وثمان مئة ترجمة، وذلك من أول حرف الألف إلى ترجمة سعيد بن سلمة بن أبي الحُسام. وهذه التراجم هي عماد القسم الأول من هذه الرسالة.

الباب الثالث: المجهولون عند النسائي، ومنهجه في تجهيلهم. ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ذكر المجهولين عند النسائي، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام سائر النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

الفصل الثاني: منهج النسائي في التجهيل^(١).

الباب الرابع: المختلف فيهم عند النسائي بين الجرح والتعديل، وبين الجرح والتجهيل، وبين التعديل والتجهيل^(٢).

القسم الثاني: التجريد. وهو في أربعة أبواب:

الباب الأول: الثقات والعدول عند النسائي.

الباب الثاني: المجروحون والمليّنون عند النسائي.

الباب الثالث: المجهولون عند النسائي.

الباب الرابع: المختلف فيهم عند النسائي بين الجرح والتعديل، وبين الجرح والتجهيل، وبين التعديل والتجهيل.

(١) كان الاعتماد في بيان منهج النسائي في الجرح والتعديل والتجهيل على القسم الأول المشتمل على التراجم المدروسة.

(٢) لم أجعل هذا الباب في فصلين كما صنعت في الأبواب السابقة، لأن اختلاف قول النسائي في الرجل الواحد لا ينضبط بأمر جامع مستقل، وأهم أسباب الاختلاف: تغير الاجتهاد، وإرادة النسبية. فالسبب الأول يُحمل على التعرف على القول المتأخر فإن كان تعديلاً أو جرحاً أو تجهيلاً فقد عرف منهج النسائي في كل واحد منها على حدة. وأما السبب الآخر فيستدعي معرفة مخارج أقوال النقاد، وإيرادها على الوجه الكامل، حتى يعلم مقصد الناقد بدقة. وهو إما جرح أو تعديل أو تجهيل. وينبغي أن يعلم في هذا المقام أن من أسباب ذلك الاختلاف عند الأئمة: تصرف النقلة ووههم وتصحيفهم، لذا يلزم الثبوت.

الخاتمة: وفيها عصارة خلاصة البحث، مع الإشارة إلى الميزان الصحيح والميعار الرجيح في دراسة مناهج أئمة النقد.

الفهارس: وتشتمل على ما يلي:

١ - فهرس التراجم المدروسة.

٢ - فهرس التراجم المجردة.

٣ - فهرس المصادر والمراجع.

٤ - فهرس الموضوعات.

وقد رتبت التراجم التي حكم النسائي على أهلها في كل باب من أبواب القسمين على حروف المعجم في الاسم الأول وغيره.

منهجي في القسم الأول (الفصول الأولى):

أ - المتن (التراجم): لقد اتبعت طريقة واحدة في إيراد تراجم هذا القسم، حيث بدأت بذكر رموز من أخرج للرجل من الأئمة أصحاب الكتب الستة^(١). ثم أذكر الاسم، واسم الأب، وكثيراً ما أتجاوز إلى الجد إذا وجد، بل قد أرفع في النسب عند الفائدة كأن ينسب المترجم إلى جده الأعلى، أو يكون هذا الجد صحابياً، أو يشترك بعض الرواة في الاسم واسم الأب والجد. ثم أذكر بعد ذلك الكنية. ثم أنسب الراوي إلى القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة ثم العشيرة، مع تمييز الموالي من ذوي الأصلاب، ثم أتبع ذلك بنسبته إلى الإقليم ثم البلد ثم

(١) ينبغي ملاحظة عدم اهتمام الأئمة المتأخرين الذين وضعوا الرموز عند التراجم بحصر رموز الإمام الواحد إذا أخرج لرجل في أكثر من كتاب له، مع حرصهم التام على ذكر علامة الكتب الستة، بل اقتصر البعض عليها.

المدينة ثم القرية، وأذكر بعد ذلك الصفات الخلقية، ثم أنسبه إلى الصنائع والوظائف والعلوم والمذاهب. ثم أذكر اللقب. ثم أشير إلى اشتهاار الرجل بالكينة إن كان كذلك. ثم أذكر الولادة ثم الوفاة، مبتدئاً فيهما بالمكان ثم الزمان من يوم ثم شهر ثم سنة، ثم أذكر العمر. فمن ذكر فيه كل ذلك ذكرته، ومن ذكر فيه البعض اقتصرت عليه. وقد حرصت على إيراد اختلاف العلماء في ذلك كله بادئاً بالأرجح ثم الراجح ثم المرجوح، مع استعمال الصيغ الدالة على الرجحان أو عدمه. كما غنيت أيضاً بضبط الأعلام، والأنساب، والألقاب، وغيرها مما يحتاج إلى ضبط.

ولم أثبت تلك العناصر في كل ترجمة إلا بعد القراءة المتأنية لكل واحدة في المصادر التالية^(١): الطبقات الكبرى لابن سعد، وتاريخ الدوري، والدارمي، وابن الجنيدي، وابن محرز، والبادي كلها عن ابن معين، وسؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني، والطبقات لخليفة، والعلل ومعرفة الرجال - عن أحمد وغيره -، ومن كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، والتاريخ الكبير، والتاريخ الصغير - وهو الأوسط في الحقيقة -، والضعفاء الصغير: ثلاثتها للبخاري، وأحوال الرجال للجوزجاني، ومعرفة الثقات للعجلي، والضعفاء لأبي زرعة، وسؤالات البرذعي له، وسؤالات الآجري لأبي داود، والمعرفة والتاريخ للفسوي، والعلل الكبير للترمذي، والضعفاء والمتروكين، وشيوخ النسائي، ومجموعة الرسائل: ثلاثتها للنسائي، والجعديات للبقوي، والضعفاء الكبير^(٢) للعقيلي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والثقات، والمجروحين، ومشاهير علماء الأمصار: ثلاثتها لابن

(١) أعني فيما وجدت فيها.

(٢) طبع هذا الكتاب بهذا الاسم، مع أن كلمة: «الكبير» لم تثبت عن المؤلف.

حبان، والكامل لابن عدي، والضعفاء والمتركون، والمؤتلف والمختلف: كلاهما للدارقطني، وسؤالات البرقاني، والسهمي، والسلمي، والحاكم: كلهم للدارقطني، وتاريخ أسماء الثقات، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، والمختلف فيهم: ثلاثها لابن شاهين، والهداية والإرشاد للكلاباذي، والمدخل إلى الصحيح للحاكم، وسؤالات السجزي وغيره له أيضاً، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه، والضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، والإرشاد للخليلي، وتاريخ بغداد للخطيب، والتعديل والتجريح للباجي، والجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر، والمعجم المشتمل لأبي القاسم بن عساكر، والضعفاء لابن الجوزي، وتهذيب الكمال للمزي، وميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء، وذيل ديوان الضعفاء، والكاشف، ومن تكلم فيه وهو موثق، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: سبعتها للذهبي، وإكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي، والإكمال للحسيني، وذيل ميزان الاعتدال لزين الدين العراقي، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، وتعجيل المنفعة، وهدي الساري: خمستها لابن حجر، وخلاصة التهذيب للخزرجي^(١).

(١) لكن بعض الكتب المذكورة تبعتها في مواضع دون أخرى، والسبب الرئيس في ذلك تأخر نشرها، فمنها من بدأت به في داخل حرف الألف، ومنها بعد ذلك، وهي: سؤالات ابن الجنيد لابن معين، ومعرفة الرجال لابن محرز، والعلل ومعرفة الرجال، ومن كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، والعلل الكبير، والجعديات، والمؤتلف والمختلف، وسؤالات السلمي للدارقطني، وتاريخ أسماء الضعفاء، والهداية والإرشاد، وسؤالات السجزي وغيره للحاكم، ورجال صحيح مسلم، والإرشاد. وقد اعتمدت على كتاب الجمع بين رجال الصحيحين في حرف الألف فقط ثم استغنيت عنه لما وقفت على أصله.

كما استعنت بمصادر كثيرة أخرى^(١)، لكنني لم ألتزم فيها التتبع والاستقصاء.

وقد ختمت كل ترجمة بذكر قول النسائي أو أقواله فيها، معتمداً على البطاقات التي سبقت الإشارة إليها، وفي حال تعدد أقوال أبي عبد الرحمن في الرجل الواحد أميّز بين المتشابه في اللفظ، وفي المعنى، بادئاً بالأثبت والأشهر. وأما ما ثبت لي عدم صحته عن النسائي فإني لا أعوّل عليه، ولا ألتفت إليه.

ب - الحاشية: وهي مرتبة حسب الأرقام والنجوم التي في المتن، ففي آخر كل ترجمة من المتن - أعني ما قبل أقوال النسائي - أضع رقماً، وأذكر تحته في الحاشية أسماء الكتب التي ترجمت لكل رجل، مرتبة على وفيات أصحابها، وقد ألمعت قريباً إلى تلك الكتب، وميّزت المتتبع منها

(١) كتاريخ خليفة، والأسامي والكنى لأحمد بن حنبل، والكنى والأسماء لمسلم، والتاريخ لأبي زرعة الدمشقي، والكنى والأسماء للدولابي - وهو المراد عند الإطلاق -، والمراسيل لابن أبي حاتم، وتاريخ مولد العلماء ووفاتهم لابن زبير، وتصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري، والاستغناء لابن عبد البر، والموضح لأوهام الجمع والتفريق، والسابق واللاحق، وتلخيص المتشابه في الرسم: ثلاثتها لأبي بكر الخطيب، والإكمال لابن ماكولا، والأنساب للسمعاني، والرواة المختلف فيهم للمنذري، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ، والعبر في خير من غير: ثلاثتها للذهبي، وشرح علل الترمذي لابن رجب، والاعتباط بمن رمي بالاختلاط، والتبيين لأسماء المدلسين كلاهما لسبط ابن العجمي، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطُوبُغا، والكواكب النيرات لابن الكيال، وغيرها الكثير.

وأنبه هنا إلى أن الكتب المعتمدة في هذه الرسالة مما رتب على الأقسام والأجزاء أقدم عند العزو إليها القسم على الجزء. لكنني اخترت في تصحيفات المحدثين خاصة العزو إلى المجلدات فقط، وهي ثلاثة.

من غيره. وكثيراً ما أضع في المتن قبل ذلك الرقم الخاتم للترجمة رقماً أو أكثر أفسر به غريباً، أو أوضح مبهماً، أو أذكر فائدة، أو أشير إلى اختلاف، أو أنبه على وهم، أو نحو ذلك مما يعتبر من متممات المتن في الجملة، وقد ساعد هذا كثيراً على اختصار المتن.

وأما أقوال النسائي التي في المتن فإني أضع على كل قول منها رقماً أذكر تحته في الحاشية المصادر التي أثبتت قول أبي عبد الرحمن، مع التنبيه إلى الفروق بينها، والإشارة إلى ما أحالت إليه أو نقلت عنه من كتب، لا سيما كتب النسائي كالتمييز، والكنى، وغيرها. ورتبت تلك المصادر على وفيات أصحابها. وتقدم في أوائل هذا المدخل ذكر الكتب المتبعة في هذا الأمر.

وقد وضعت في نهاية كل ترجمة من المتن عقب قول النسائي إن كان واحداً، أو آخر أقواله إن كانت متعددة علامة: (*)، وأذكر قبالتها في الحاشية العنوان التالي أو بعضه: «أقوال النقاد فيه، ودراستها، وبيان الراجح منها». فمن اقتصرت فيه على الجملة الأولى كان متفقاً على رأي واحد فيه. ومن جمعت فيه بين الجملتين الأوليين لم يكن ممن اختلف فيه بين الجرح والتعديل، وإنما يوجد فيه الاختلاف في أحد النوعين، كمن اتفق على جرحه وتباينت أقوال المرححين في تحديد مرتبته بين التلين والتضعيف والترك والتكذيب. وأما من ذكرت فيه ذلك العنوان بكامله فيكون من المختلف فيهم بين الجرح والتعديل. وقد أدرجت في هذا الصنف الأخير تحت العنوان المذكور فقرتين مميزاً بهما بين أقوال المعدلين، وأقوال المرححين، بادئاً بالتعديل. ومن اختلف فيه كل فريق جعلت الفقرتين على الوجه التالي أو ما يشبهه - واللفظ يدل على المعنى -:

أ - الموثقون والمعدلون: - ب - المجرحون والمليئون.

وقد أوردت أقوال النقاد في كل رجل مستقصاة^(١) ومرتبة حسب وفيات أصحابها^(٢). وإن كانت من ذوات الفقرتين رتبت كل فقرة على حدة، وميزت بين الروايات عن الإمام الواحد بذكر أسماء أصحابها أو بغير ذلك، وقد اعتنيت بذكر النصوص من كتب النقاد أنفسهم، فإن لم أجد فمن أقدم الكتب التي أخذت عنها، أو عنهم، أو نحو ذلك، ولم أُعول على المتأخر إلا لفائدة. وحرّضتُ في نهاية إيراد أقوال المعدلين على الإشارة إلى من ذكره ابن حبان، وابن شاهين في كتابيهما في الثقات، هذا إن لم يكن لهما في الرجل قول صريح، فإن صرحا بدرجة في أهل العدالة جعلت ذلك في المُرْتَب. وقد اعتنيت أيضاً في المعدلين بذكر من روى عنهم ممن كان لا يروي إلا عن ثقة أو مقبول، وجعلت هذا في نهاية فقرات التعديل.

وقد اعتنيت أيضاً عناية كبرى في أقوال النقاد ببيان المهمل من الأسماء والكنى والألقاب وغيرها، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، وتفسير الغريب، وغير ذلك مما لا يحسن إغفاله^(٣). مع تحري الدقة في النقل.

وذكرت بعد إيراد أقوال النقاد في كل رجل المصادر التي أثبتت تلك الأقوال، غير مستغن عنها بما أقدمه في كل ترجمة من ذكر المصادر

(١) عدا ثلاث تراجم، لاشتهار أصحابها بأعلى درجات الثقة، مع طول تراجمهم في الكتب، فأثرت فيهم الاختصار على التطويل الذي ليس من ورائه كبير جدوى، وهؤلاء هم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأيوب السُّخْتِيَانِي.

(٢) وجعلت علامة الفصل بين القول والآخر الفاصلة المنقوطة (؛).

(٣) أشير هنا إلى أنني أميز الجمل الاعترافية المنقولة عن التي من قبلي بجعل ما اغترّض به من نقلت عنهم بين شرطتين، وما اعترضتُ به بين شرطتين وقوسين على هذه الصورة: - (...) -.

التي ترجمت للرجل، وذلك لأمر أهمها: أن المصدر الواحد قد يذكر الراوي في أماكن كثيرة لكنه لا يورد فيه الجرح أو التعديل إلا في موضع واحد، ففي مصادر الترجمة أشير إلى كل تلك المواضع، وفي مصادر الأقوال أشير إلى ذلك المكان الواحد. كما أن بعض مصادر التراجم تختلف عن بعض مصادر الأقوال، فمثلاً تاريخ مولد العلماء ووفاتهم لابن زبير تجده في مصادر التراجم ولا تجده في مصادر الأقوال لأنه لا يتعاطى أمر الجرح والتعديل، وكتاب المحلى لابن حزم على العكس منه. وقد رتبت مصادر الأقوال على الوجه الذي رتبت فيه مصادر التراجم. ولم أثبت قولاً في رجل إلا بعد الرجوع إلى جميع المصادر التي اعتمدها في التراجم على التفصيل المذكور بين المتتبع وغيره. وثمة مصادر خاصة في الأقوال منها المتتبع كله، ومنها المتتبع بعضه، ومنها غير المتتبع، ومنها أهمها: علل الحديث لابن أبي حاتم، والعلل للدارقطني، والمحلى لابن حزم، والسنن الكبرى للبيهقي، والتمهيد لابن عبد البر، ومن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد العمري المقدسي، وفتح الباري لابن حجر.

وقمت في مواضع كثيرة جداً ببيان أوهام ناقلي الجرح والتعديل، وتسجيل الملاحظات على أقوال الأئمة والناقلين، وذلك عقب إيراد مصادر أقوال النقاد. وليس ما أذكره من انتقاد لبعض الأئمة في بعض أقوالهم بمزحزح لهم عن منيف مقامهم، لأن السيد من عُدَّت سقطاته. والله درّ القائل:

شَخَّصَ الْأَنَامَ إِلَى كِمَالِكَ فَاسْتَعَدَّ مِنْ شَرِّ أَعْيُنِهِمْ بَعِيْبٍ وَاحِدٍ
وبعد ذلك كله تبدأ الدراسة المفصلة، مستنيدة إلى القواعد المقررة، والاستقراء، مع ذكر الأدلة والأمثلة. معتمداً نظام الإحالات حرصاً على عدم التطويل.